مجلة كلية
الدعوة الإسلامية

العدد الثالث عشر
1996

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1425 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1996 أفرنجي

المنهج العلمي عند العرب

أبحاث منقودة

العامل النحوي في ميزان النقد

تراجم من الفكر الغربي

ظاهرة التغليب في اللغة العربية

أ. عبد الله الأسطى

لقد كانت ظاهرة التغليب في اللغة العربية تفرض نفسها على الرغم من عدم تناولها باهتمام يليق بأهميتها، وبصورة ملحوظة، وذلك من قبل العلماء، سواء أكان ذلك من القدامى أم المحدثين، ولا سيما اللغويين منهم؛ وحتى يأخذ هذا الاهتمام طريقه بشكل متسع ومطابق لوجود ظاهرة التغليب، التي ظل بابها فسيحاً يشمل ميادين واسعة في فروع اللغة، (اللغوية والأدبية والبلاغية) وقد تناوله علماء البلاغة تناولاً عادياً، فلم يولوه ما يحظى به من الشرح الوافي الذي يضفي عليه شمولية في آفاقه، فكان حديثهم عند مادته البلاغية محدودة دون إبرازه ودون خروجه إلى حيّز الوجود كما هو الحال في فروع اللغة العربية الأخرى، فاختصروا في تآليفهم على التنويه له، خاصة أثناء

حديثهم عن المسند، والأنواع البلاغية الأخرى[1]. فاهتمام العلماء كان يدور في مجال المسائل ذات الصبغة اللغوية المحدودة والتي تُعنَى بالمعنى دون التعمق إلى الجانب الصرفي، من حيث الإعلال والإبدال، والجانب الإعرابي من حيث الحركات الإعرابية والإبانة والإفصاح عنها، لذلك كانت ظاهرة التغليب من المسائل المهمة في هذه الأبواب[2]. كما هو في تغليب المذكر على المؤنث، وأحد المفردين، ومن ذلك تغليب العاقل على غير العاقل، وتغليب ضمير المخاطبة على ضمير الغائب، وغير ذلك من هذه المسائل التي تشمل عدة أنواع. وفي القرآن الكريم، يظهر فيها موضوع التغليب واضحاً جلياً ومثله في الأحاديث والشعر والنثر، إلا أن الاستشهاد بالقرآن أولى.

فقد شمل الحديث عن الآيات التي فيها جوانب بلاغية مجازية، إذ أن التغليب يعتبر من المجاز، وتحدث علماء العربية عن مسألة التغليب إلا أن ذلك كان يميل إلى الاقتضاب، أكثر من الشمول، والشرح للتوسع في إبراز هذا الجانب الذي يعد ظاهرة ذات مدلول لغويّ واصطلاحيّ.

المعنى اللغويّ:

وهو يدور في فلك القهر والغلبة حسيّاً ومعنويّاً، فإنّ مادة غلب من باب (فعَل تفعيلاً) وقد جاء في لسان العرب لابن منظور «تغلّب» على بلد كذا استولى عليه قهراً، وغلّبته أنا عليه تغليباً[3]. وجاء في كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيديّ: «غلّبت» ـ فغلّب غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَباً وغَلَبةً... وهي ألفاظ الغلبة واسم المغلّب، والمغَلّب قد يكون المفضّل على غيره، والأغلب: الغليظ الشديد القصرة، وأسد أغلب، وقد غلب غلَبَاً، يكون من داء أيضاً، وهضبة غلْباء، وعِزّة غلباء، وتَغْلِبُ، كانت تسمّى الغلباء،

(1) شرح التلخيص، لفرج الله زكي الكردي 4 ـ 473 القاهرة.

(2) التغليب في العربية د. عبد الفتاح الحموز من 11 الأردن ط 1 سنة 1993.

(3) 1 ـ 652 (مادة غلب) سنة 1968 بيروت.

واغلولب العشب في الأرض إذا بلغ كل مَبْلغَ[4]. هذا باختصار، ومما لا شك فيه أن اهتمامات العلماء القدامى بهذا الجانب، ربما كانت ليست بشاملة، لحرصهم على تدوين اللغة.

من شفاه الأعراب، الذين لم يسمع عنهم كثيراً، فيما تكلموا به عن ظاهرة التغليب، أو لعلّها كانت غير واضحة، كما هو الحال فيما بعد عندما رحبت ميادين اللغة العربية، ولذلك كانت ظاهرة التغليب أكثر وضوحاً فيما بعد، والتي تدور معناها اللغويّ حول الغلبة والقهر، وهي غلبة حسية، ومعنويّة، وقد كثر الجانب الحسيّ في البيئات التي اتسمت بذلك وانتشر في الاستيلاء، والقهر، والغلبة والتفضيل[5] ولا يخلو عصرنا هذا من ذلك المعنى.

المعنى الاصطلاحي:

أمّا المعنى الاصطلاحيّ لكلمة (التغليب) فقد جاء (التغليب) في اللغة إيثار أحد اللفظين على الآخر، في الأحكام العربية إذا كان بين مدلوليهما علقة أو اختلاط، كما في (الأبوين) الأب والأم، وفي (المشرقين) المشرق والمغرب، والقمرين، أبي بكر وعُمَر[6].

وقد برز المعنى اللغويّ في المعجمات اللغوية القديمة أكثر منه في الحديثة، وقد جاء في كتاب (التعريفات) للجرجاني: «هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاقه عليهما، وقد قيّدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة[7].

ويُعَدُّ التغليب من باب المجاز؛ لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له:

---

(4) 4 ـ 425 بغداد، وينظر كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني القاهرة سنة 1975، جمهرة اللغة لابن دريد 1 ـ 318، تهذيب اللغة للأزهري 8 ـ 138، أساس البلاغة للزمخشري ص 683.

(5) ينظر لسان العرب 1 ـ652، وتاج العروس تحقيق عبد الكريم الغرباوي الكويت 1967 (مادة غلب).

(6) المعجم الوسيط 2 ـ 658 (مادة غلب).

(7) ص 62 دار الكتب العلمية ط 1 سنة 1983 بيروت.

«قد عرفت أنه داخل في تعريف المثنى الحقيقي بتعجيم المثل مبنىً ولفظاً، وإن كان معدوداً من المجاز؛ «لأن اللفظ فيه غير مستعمل، كما لا يخفى، واعلم أنه يغلّب أحد المتجاورين، والمتشابهين على الآخر، بأن يجعل الآخر مُسمّى به ادعاء، ثم يثنى ذلك الاسم قصداً إليهما جميعاً[8] ويعرف بأنه «إعطاء الشيء حكم غيره وقيل ترجح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق لفظه عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتفقين[9]، فقوله: «إطلاق لفظهما عليهما» هو تغليب نعت أحدهما على نعت الآخر، كأسمرين (الخبز والماء) وتغليب نعتيهما عليهما، لاتفاقهما فيه، كالأحمرين (عصير العنب واللحم).

وجاء في (شروح التلخيص) لزكي الكردي: «التغليب الذي هو أن يعطى أحد المصطلحين، أو المتشابهين حكم الآخر[10].

والتغليب يسمّى ترجيح أحد المعلومين على الآخر[11]..

و (أن يغلّب الأرجح من جهة الفصاحة، أو البلاغة لفظاً أو معنىً[12].

وعلى الرغم من الاختلافات في التعابير اللفظية إلا أنهم يكادون يتفقون في هذا الجانب، في التعريف الاصطلاحي.

وإذا تقدم بنا الأمر قليلاً إلى عصر ابن مالك النحويّ وجدناه يستعمله، قائلاً: «... وليس هذا من التغليب، لأن التغليب هو أن يعمّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك الزيدون، والهندات خرجوا. [فواو الجماعة] قد عمت الزيدين والهندات تغليباً للمذكر[13]. وجاء في (رسالة في تحقيق التغليب) لابن

---

(8) (جنى الجنتين) لمحمد أمين فضل الله المحبّي دار الآفاق الجديدة ط 1/ 1981 ص 117.

(9) البرهان في علوم القرآن للزركشي ط 2 القاهرة 3 ـ 302.

(10) شروح التلخيص لزكي الكردي 2 ـ 51.

(11) السابق.

(12) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1986 2 ـ 305.

(13) شرح الكافية الشافية 3 ـ 1991 دمشق.

كمال باشا: «أعلم أن التغليب توسّع في الكلام، شائع في لسان العرب مداره على جعل بعض المفهومات تابعاً لبعض داخلاً تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمغلّب بحسب الوضع الشخصيّ أو التفرعي، ولا عبرة بالوحدة والتعدد، لا في جانب الغالب ولا في جانب المغلوب. فقد يغلّب الواحد على الواحد، كما في العُمرين، وقد يغلّب التعدّد على المتعدد، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[14] على بعض الوجوه، حيث استعملت (ما) في هذه الآية الكريمة للعاقل وغيره من باب تغليب غير العاقل على العاقل (تغليب الأصنام) على غيرها من العقلاء تحقيراً لها، أو لكثرتها، و «تعليق التذكير باليوم مع أن المقصود تذكير ما وقع فيه من الحوادث الهائلة... أريد به ما يعمُّ العقلاء، وغيرهم، إما لأن كلمة (ما) موضوعة للكل كما ينبىء عنه أنك إذا رأيت شبحاً من بعيد تقول: ما هو؟ أو لأنه أريد به الوصف، لا الذات كأنه قيل: ومعبوديهم، أو لتغليب الأصنام على غيرها تنبيهاً على أنهم مثلها في السقوط، عن رتبه العبودية أو اعتباراً لغلبة عبدتها، أو أريد به الملائكة والمسيح، وعزير بقرينة السؤال والجواب أو الأصنام ينطقها الله تعالى، أو تكلم بلسان الحال كما قيل في شهادة الأيدي والأرجل[15].

وقد يغلّب المتعدد على الواحد كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[16] حيث غلّب جمع الذكور (القانتين) في هذه الآية على جمع الإناث (القانتات) للدلالة على أن طاعة المرأة لم تقصر عن طاعة نظائرها من الرجال الكاملين.

وقد يغلّب الواحد على المتعدد، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[17]. غلّب المخاطب في هذه الآية على الغائبين. وإنما الاعتبار

---

(14) سورة الفرقان، الآية 17.

(15) ينظر تفسير أبي السعود 6 ـ 208 القاهرة.

(16) سورة التحريم، الآية: 12.

(17) سورة هود، الآية: 123.

بالنكتة التي تقتضيه، والاختصار نكتة مشتركة بين الأقسام كلّها. . .»[18].

ويغلب القول بأن مسألة التغليب عند الذين تناولوها أن تكون من باب المجاز اللغويّ المفرد الذي يستعمل لفظة ما في غير ما وضعت له، لتوافر علامة المناسبة بين المعنى المنقول عنه، والمنقول إليه، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، أو الأصلي، كاستعمال (الأسد) للدلالة على الشجاعة، واليد في النعمة، عندما يقال: فلان له يد بيضاء عليّ» وغيرهما. ويختصه بعضهم بالمجاز المرسل؛ ليبعده عن الاستعارة التي تختلف عنه بأن علاقتها المشابهة، أما علاقته فغيرها، إذ يدور في فلك عدة علاقات كالكليّة والجزئية والسببيّة والحاليّة، والمحليّة واللازميّة والملزومية والآلية والبدلية[19].

ويتضح أن التغليب يختلف عن المجاز من حيث كونه يشمل ما وضعت له اللفظة المغلّبة، وهو المعنى الحقيقي، وما وضعت له اللفظة المغلّب عليها، وهو المعنى المجازيّ، فيجتمع بذلك المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وهي مسألة لا تتوافر فيما يُعَدُّ من باب المجاز العام الذي لا بدّ فيه من معنى عام ثالث يعمّهما، ويحمل (الجرجاني) في حاشية (الكشاف) ذلك على أن المراد معنى واحد تركبّ من المعنيين الحقيقي والمجازي، وتبدو هذه المسألة في شرحه تأويل الزمخشريّ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[20] من حيث كون الإيمان يشمل الإيمانين السالف والمُترقّب، لأن هذا القول محمول على تغليب الموجود على ما لم يوجد. ولذلك جاء فعل الإنزال بلفظ الماضي، «وأمّا التعبير عن الماضي والمترقّب بصيغة الماضي فله وجهان: أحدهما تغليب ما وجد نزوله على ما لم يوجد. الثاني: تشبيه مجموع المنزّل بما نزل في تحقُّق النزول، وذلك، لأن بعضه نازل وبعضه منتظر سينزل قطعاً. وقد أورد على الوجهين لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز، إذ ليس هناك معنى ثالث يعمُّهما معاً؛ حتى يُعَدَّ من عموم المجاز.

---

(18) رسائل ابن كمال باشا اللغوية ص 39 الرياض عام 1980.

(19) زهرة الربيع للحملاوي ص 133 سنة 1971م القاهرة.

(20) سورة البقرة، الآية: 4.

وأجيب بأن الجمع إنما يلزم إذا كان كل واحد منهما مراداً باللفظ، وها هنا، أريد معنى واحد تركّب من المعنى الحقيقي، والمجازي، ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازاً، ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية، لجواز ألا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحداً عُرْفاً يقصد إليه بإرادة واحدة في استعمالات الألفاظ[21] قوله: (ويدل عليه) أي على ما ذكر من الوجهين[22].

المشاكلة والتقليب:

يلتقي التغليب والمشاكلة في أن كليهما يُعَدُّ من باب المجاز اللغوي وأنهما يدوران في إطار جعل بعض المفهومات تابعاً لبعض آخر في التعبير عنه بلفظ أحدهما، ويختلفان في: أن التغليب يكمن في التعبير عن المفهومين بلفظ أحدهما، وهو المغلّب، وتناسى لفظ المغلّب عليه على أن دلالته عليهما تكون مركّبة من المعنى الحقيقي للفظة المغلّبة والمعنى المجازي للفظة المغلّب عليها، أمّا المشاكلة فلا بدّ لها من قرينة المجاورة تحقيقاً أو تقديراً، وهي مسألة لا تتوافر في التغليب، ومن المشاكلة التي تعزّزها قرينة المجاورة قول الشاعر[23]:

قالوا: اقترخ شيئاً نجد لك طبخة: قلت: اطبخوا لي جُبّة وقميصاً.

فقد عبّر عن خياطة الجبّة والقميص بالطبخ لمجاورته الحقيقية بطبخ الطعام. ومن المشاكلة التي تعزّزها قرينة المجاورة تقديراً، قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾[24] إذ عبّر عن الإيمان باللّه في هذه الآية الكريمة بصيغته للمشاكلة، على أن قرينة الصحبة، أو المجاورة مقدّرة، وهي وقوع الإيمان في صحبة صبغة النصارى التي يوحى بها بسبب

---

(21) الكشاف للزمخشري ـ حاشية السيد الشريف الجرجاني 1 ـ 136، ورسائل ابن كمال باشا اللغوية ص 40.

(22) الكشاف 1 ـ 136.

(23) زهرة الربيع للحملاوي ص 169، وعلوم البلاغة للمراغي 1 ـ 3، 302.

(24) سورة البقرة، الآية: 138.

النزول[25] وهذا المصطلح يكاد يختفي في كتاب سيبويه في بعض مسائل التغليب التي نجدها فيه، وذلك كالتذكير والتأنيث وغيرهما في قوله: «هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر، وأصله التأنيث[26]»، ففي بعض الأبواب من كتاب سيبويه يكاد يختفي التغليب، وذلك نحو تغليب المذكر على المؤنث في باب (حبذا): «زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن حبذا بمنزلة (حبّ الشيء) ولكن (ذا وحبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع، كما تقول: (يا ابن عمّ، فالعمُّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حبّذة؛ لأنه صار مع (حبّ)، فصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل»[27]. وغير ذلك من المسائل الأخرى التي لا يتسع المقام لذكرها، والتي يبدو فيها التغليب من غير الإيماء[28].

مسألة التغليب تساير حياة المجتمع العربي

إن اللغة العربية ـ دون شك ـ تعتبر وسيلة التفاعل الاجتماعي وهي من وسائل التعبير عمّا في المجتمع من أمور، ولذلك بدأ يظهر رويداً رويداً للتسرب؛ إلى اللغة العربية، والسير في ركب التقدير والتعليل لبعض المسائل التي تكون على غير ما تعوّد به العربي صاحب اللسان القويم والنطق الفصيح، حيث دارت في أفق التغليب كالشهرة، والكثرة والقوة والقرب والبعد...

وقد ذكر بعض العلماء أن الغرض من هذه الظاهرة هو الاختصار الذي لا بد من أن تصاحبه نكتة ما تؤدي إلى تغليب لفظه على أخرى، في الحكم أو المفهوم، وهو أمر مشترك: «وإنما الاعتبار بالنكتة التي تقتضيه، والاختصار نكتة مشتركة بين الأقسام كلها. فهو لا بد أن يكتفي في تعين واحد من الوجوه

---

(25) علوم البلاغة ص 302 وزهرة الربيع 169.

(26) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون 3 ـ 561 عام 1968ـ 1975.

(27) السابق 2 ـ 180.

(28) السابق 2 ـ 81 4 ـ 387، ينظر (المقتضب) للمبرّد، ص 4 ـ 314، 4 ـ 263، 323، 325، 326، 2 ـ 182 ومعاني القرآن للفراء 3 ـ 209، 2 ـ 257، 3 ـ 33، ومجالس ثعلب ص 249، والخصائص لابن جنّي 2 ـ 411.

المذكورة، بل لا بدّ فيه من مختصّ ومعين، كالتذكير في القمر، والتخفيف في العمر[29]... ومما لا شك فيه أن الاختصار لا يخرج عن إطار التخفيف لفظاً وكتابة وهي مسألة من السمات الطيبة في اللغة العربية الرئيسة، فتبدو في كثير من ألفاظها وتراكيبها اللغوية المختلفة كالحذف النحويّ[30] (الاسم، الفعل، الحرف، الحركة، الجملة)، والإعلال والإبدال، والإدغام والتخلص من التقاء الساكنين، ونقل الحركات، وغيرها من مسائل التخفيف التي تشيع في العربية[31]، إذ تُسدُّ اللفظة في هذه الظاهرة مسدّ اللفظتين المغلَّبة والمغلَّب عليها، فتدّل بذلك على المعنيين الحقيقيّ والمجازيّ، ولكنّ هذا الاختصار يختفي فيما نُعدُّه من باب تغليب حكم على آخر، في لفظة واحدة كبناء (أين) على الفتح، و (أيُّ) على الضم، وحكاية ما يرفع بالواو بها (علامة للرفع) والتأريخ بالليالي[32].

بعض مواضع ظاهرة التغليب

لقد أثرت عوامل عديدة من القدم في حياة المجتمع الذي يعيش ببيئة لغوية معينة، ترجع إلى ما يدور في نفوس الناس، وهو يرجع إلى ما يحكمها من العادات والتقاليد، وشيوع ظواهر الاحتقار لجنس دون آخر، وهو قانون الحكم للأقوى، وبذلك ينعكس على اللغة في مسألة التغليب، فيكون للرجل مكانة ليست متوفرة لدى المرأة منذ الخليقة، وتتفاوت تلك المكانة حسب العصور.

وبذلك سار علماء اللغة العربية في هذا السبيل متأثرين بما حولهم، وما ورثوا من رواسب مجتمعاتهم المتوارثة، فقد عدّوا التذكير أصلاً والتأنيث

---

(29) رسائل ابن كمال باشا ص 39 ـ 40.

(30) ينظر التأويل النحويّ في القرآن الكريم د. عبد الفتاح الحموز ط 1 الرياض سنة 84، والحذف في المثل العربي عمان ط 1 سنة 1987.

(31) الحمل على الجوار في القرآن الكريم د. عبد الفتاح الحموز ص 61 ـ 63 سنة 1985 الرياض.

(32) السابق.

فرعاً، ولذلك يكون عندهم الأصل أعلى درجة من الفرع، وهو أهم منه وأنبل، وهي مسألة تغلبيّة، وقد جاء في (شرح المفصّل لابن يعيش)[33]: أن ما يدل على المذكر أصل أن العرب استعملت لفظة (شيء) المذكّرة للدلالة على المؤنث والمذكر، وأن المؤنث يفتقر إلى علامة تأنيث، لتحقيق أمن لبسه إذ لو كان أصلاً لما افتقر إليها كالمعرفة التي تُعَدُّ فرعاً في افتقارها إلى علامة التعريف، أمّا النكرة فلكونها أصلاً فلم تفتقر إليها، ولعلّ ما يعزّز ذلك أيضاً أن العلم المؤنث يُمنع من الصرف، أمّا المذكر فيصرف، ويُعَدُّ الصرف أصلاً والمنع فرعاً، فاختصّ الأصل بالأصل والفرع بالفرع، وفي بعض اللهجات نجد أن المذكر يغلّب على المؤنث مثل: ذراع، يمين، قدم، أرنب، دلو، سوق، ضبُع، عُقاب[34].

وهناك بعض الأسماء المبهمة، فقد عُدّت من المذكرات في اللغة العربية؛ لأن المذكر أصل، والمؤنث فرع، ومن هذه الأسماء: أَحد، دَيّار، صافر، . . غير، أفضل، وبعض، ويعزّز ذلك الفراء: «فإنّ هذا كلّه يجري مؤنثه على التذكير، فيقال: غيرها قام، ومثلها قام، وبعضهنّ ذهبت، لأن هذه الحروف ليست بمعلومات، فأجرين مجرى مَنْ وكلّ المبهمة التي لا يقصد بها قصدها، فمن أنّث فِعْل شيء من هذا فهو بمنزلة من قال: منهنّ من ذهب، ومنهنّ من ذهبت، فيوجه الكلام إلى معناه، ويترك لفظه[35].

ومثل هذا، أن لفظ الجلالة (اللّه) يُعَدُّ في العربية مذكراً، وهي مسألة تدل على أن المذكر أولى وأشرف من المؤنث، فاختص لفظ الجلالة بالتذكير كما اختص بسمات أخر في العربية، كجواز قطع الهمزة فيه»[36].

ودليل ذلك أيضاً أن تكون الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث مذكّرة

---

(33) 5 ـ 88 القاهرة، ولكتاب التكملة ص 293، لأبي عليّ الفارسي بغداد 1981.

(34) في اللهجات القاهرية والأردنية وغيرهما ـ ينظر أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص 164 ط 5 القاهرة 1975، وعود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه مجمع اللغة العربية الأردني العدد 34 ص 50 عام 1988م.

(35) المذكر والمؤنث ص 664 ـ 675 القاهرة 1978، الأنباري.

(36) لسان العرب لابن منظور (أله).

وهو الأصل منها، وعليه فإن تسمية الإناث بها نحو: عطاف، دعد، جهاد، زينب، اقتدار، وهند. تدل على أن التذكير أشرف وأولى في تلك البيئات اللغوية، وتُعَدُّ قليلة (الألفاظ المؤنثة) والتي سمّي بها ذكور نحو: معاوية، وطلحة، وعطية، خليفة وقتيبة.. فهي بالإضافة إلى سابقتها قليلة، والقول نفسه في تلك الألفاظ المؤنثة تأنيثاً مجازياً، وليس فيها علامة تأنيث، نحو: عقرب، وعناق، وشمس، وقِدْر.. وغيرها، وتلك الألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث نحو: طريق، وبلد، ودرع... وغيرها ويمكن أن تكون تسمية الإناث بأسماء الذكور الخاصة من باب التَّيَمُّن والتفاؤل، أو من باب التنبيه على معاملة الأنثى معاملة الذكر في هذه المسألة وغيرها.

وقد دلت بعض الأسماء على الذكورية مثل التسميات المعاصرة مُدَلّل علماً لأنثى، ولقد نصّ علماء العربية على أن كل ما يُعرف أمذكّر هو أم مؤنث ممّا لا يلد ولا يبيض ـ حقه التذكير، لأنه الأصل نحو: إسرافيل، وميكائيل، وجبريل...[37] وكذلك أسماء الشهور القمرية تُعَدُّ مذكرة عدا الجمادَيَيْنِ[38].

وينطبق ذلك على أسماء أيام الأسبوع، من حيث عدُّ: السبت والأحد والخميس مذكرات، والثلاثاء والأربعاء والجمعة مؤنثات؛ لتوافر علامة التأنيث، أمّا (الاثنين) فمذكر لخلوه من علامات التأنيث على الرغم من أنه مثنى لفظاً[39]. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّه يطالعنا أن العرب كانوا يفخرون بكثرة أبنائهم، وتعتزّ القبيلة بعدد رجالها، ودائماً نجدهم يغلّبون الكثرة عن القلة، الأمر الذي يجعل القبيلة ذات العدد القليل مهدّدة بالغزو الذي يحصل فيه كثير من الأعمال الخارجة عن نظام القبيلة وسيادتها، ولكن على الرغم من ذلك الغزو، قد تغلّب القبيلة الصغيرة على القبيلة ذات الكثرة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[40].

---

(37) المذكر والمؤنث للمبرّد ص 108.

(38) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص 223، والفراء ص 104.

(39) المذكر والمؤنث للأنباري ص 220 وينظر لسان العرب (ثنى).

(40) سورة البقرة، الآية: 249.

وموضوع الكثرة والقلة موجود في المسائل العربية[41].

بعض نماذج من ظاهرة التغليب

1 ـ التقديم والتأخير: وذلك مثل تقديم الحركة الإعرابية، كنقل حركة ضمير الغائب في (ضَرَبَه) إلى الباء بعد حذف حركتها في الوقف (ضربُه)[42]، ويكون ذلك كثيراً في الضرورات الشعرية، ـ سيأتي الحديث عن بعضها ـ إن شاء الله ـ ومن نقل الحركة الإعرابية قول أوس[43]:

لنا صَرْخةٌ ثم إسكاتةٌ: كما طرّقتْ بنفاسٍ بكُرْ

أي (بكْرُ)[44]، وكذلك في (الفصل بين المتضايفين بالظرف) كما في قول أبي الرُّمة[45]:

كأنّ أصوات ـ من إيغالهنّ بنا ـ أواخر الميس أصوات الفرارِيج

أي: كأصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا أصواتُ الفرارِيج. والفصل بينهما بالجار والمجرور قول دُرَيْد بن عَبعبة[46]:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا لَهُ إذا خاف يوماً نَبْوَةً فدعاهما.

أي: هما أخوا مَنْ لا أخا له في الحرب، وغير ذلك كثير»..

في الضرورات الحسنة[47] ومن الفصل الذي لا يجيز أكثر النحويين القياس عليه، الفصل بغير ما مرّ كالمفعول به، كقول الشاعر[48]:

فزججتُها بمزَجَّةٍ زجّ القَلوصَ ـ أبي مزادة

---

(41) النظير في العربية من حيث الإعداد به وعدمه المجلة العربية للعلوم الإنسانية المجلد 10 العود 38 سنة 1990 الكويت د. عبد الفتاح الحموز.

(42) ضرائر الشعر لابن عصفور ص 187.

(43) السابق 189، والصحاح للجوهري (نفس).

(44) القلب المكاني في العربية د. عبد الفتاح الحموز ـ عمان ص 7 سنة 1980.

(45) الضرائر الشعرية لابن عصفور ص 191، والمخصص لابن سيده 11 ـ 203.

(46) الضرائر الشعرية ص 192، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن جني 2 ـ 405.

(47) الضرائر الشعرية 194.

(48) السابق 196 والإنصاف 2 ـ 427 لابن الأنباري 1961.

أي: زجّ أبي مزادة القلوص، ولعلّ ما يعزّز هذا الفصل قراءة ابن عامر: «وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم»[49] على الرغم من عَدّ البصريين إيّاها من باب وهم القارىء وَوَهْي القراءة[50]. وغير ذلك من الشواهد في الشعر العربي فُصل فيها بينهما بغير الجار والمجرور، أو الظرف، كالمفعول به[51]، والذي لا يتسع سرده.

2 ـ **التوابع**: جاء في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) للسيوطيّ: «إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحَمْل على المعنى بُدىء بالحمل على اللفظ، وعُلّل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفيٌّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ مقدّم على المعنى؛ لأنّك أول ما تُسمع اللفظ، فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت المراد أولاً، ثم رجعت إلى غير المراد[52]... ويفهم من ذلك أنه إذا اجتمع الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ بدىء بالحمل على اللفظ؛ لأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، أي يغلّب اللفظ على المعنى إذا اجتمعا.

وممّا يُعَدُّ من التوابع (المعطوف) الذي يشمل:

أ ـ **العطف على المعنى**: لعلّ تسميته بالعطف على متوهّم أولى، لأن المعطوف عليه يكون فيه متوهّماً، أو متصيّداً ممّا قبله. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[53] بحذف النون، على أن المصدر المؤول من (أن) المضمرة وما في حيزها ـ معطوف على آخر متصيّد أو متوهّم من الكلام قبله أي: ليكن قتالٌ أو إسلامٌ.

ب ـ **العطف على الموضع**: وفيه للنحويين مذاهب، وهو العطف على

---

(49) سورة الأنعام، الآية: 137.

(50) السابق 2 ـ 427 ـ 436، ضرائر الشعر ص 98.

(51) السابق 197.

(52) 1 ـ 189.

(53) سورة الفتح، الآية: 16.

موضع (إنَّ) منها أن هذا العطف مقيّد بتمام الخبر، وهو مذهب البصريين، ولعل ذلك يعود إلى أن اسم (إنَّ) يكون عاملاً في الخبر، والقول نفسه في المعطوف عليه، كقولنا: إنّك وزيد قائمان، إذ يعمل في الخبر (قائمان) عاملان، لو أجيز هذا العطف؛ لأن (زيد) يُعَدُّ مبتدأ على مذهبهم، أمّا الكوفيون فلهم في ذلك مذهبان، مذهب الكسائيّ، الذي يكمن في إجازة هذا العطف بلا قيد، ومذهب الفرّاء المقيد بعدم ظهور أثر (إنّ) في اسمها، كقولنا: إنّك وزيدٌ ذاهبان[54]. وممّا احتجوا به قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[55] على أن (والصابئون) معطوف على موضع اسم (إنّ)، وهو الرفع، وفي هذه المسألة خلاف مبسوط في مظانّه المختلفة[56]، فالعطف على الموضع قد غُلّب على اللفظ، على الرغم من أن الإيماء إليه بيّن. ومن ذلك العطف على موضع المنادى ـ كما ـ في قراءة السبعة:

﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[57] بالنصب على أن (والطيرَ) معطوف على موضع المنادى (جبالُ)، فيكون فيه تغليب العطف على الموضع على العطف على اللفظ مع الإيماء إليه[58]. ومن العطف على اللفظ قولنا: «يا زيدُ وبِشْرُ، بضم (بشْرُ) عطفاً على لفظ (زيدُ)، لا غير؛ فغُلِّب العطف على اللفظ على العطف على الموضع مع الإيماء إليه[59].

جـ العطف عى الجوار: يكون المعطوف تابعاً للمجاور له مجاورة مباشرة في اللفظ وفي المعنى لغيره[60]، ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو ابن العلاء وحمزة وغيرهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ

---

(54) التأويل النحويّ في القرآن الكريم ص 1234 د. عبد الفتاح الحموز.

(55) سورة المائدة، الآية: 69.

(56) التأويل النحويّ في القرآن الكريم ص 1234، وحاشية الصبان 1 ـ 284.

(57) سورة سبأ، الآية: 10.

(58) حاشية الصبان 3 ـ 149 القاهرة، ضياء السالك محمد البخار 3 ـ 259.

(59) السابق.

(60) الحمل على الجوار في القرآن الكريم د. عبد الفتاح الحموز ص 50.

فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[61] بجر (وأرجلِكم) على أنه معطوف على مجاوره (برؤوسكم) في اللفظ، وعلى(وجوهكم وأيديكم) غير المجاور في المعنى، فغلّب العطف على لفظ المجاور على العطف على غيره قبله، على الرغم من أنه من حيث المعنى هو معطوف عليه[62].

ومن ذلك أيضاً القراءة الشاذة: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[63] بخفض (ورسولِهِ) عطفاً على المجاور لفظاً في أحد التأويلات، وغير ذلك من الشواهد القرآنية، وغيرها من الكلام العربي نظمه ونثره[64]

3 ـ النعت المجرور على الجوار: من ذلك قول العرب: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ على أن جرّ (خَربٍ) الذي تقتضيه مجاورته لِـ (ضبّ) قد غلّب على رفعه الذي يقتضيه المعنى واللفظ، مع الإيماء إلى ما غلّب عليه، وهو الرفع على النعت لِـ (جُحرٍ)[65] وغير هذا كثير[66].

4 ـ النعت المقطوع: مثل قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[67] برفع (لا شرقية ولا غربية) على النعت المقطوع الذي يتبع موصوفه في المعنى، إذ غلّب فيه القطع في اللفظ على الإتباع في اللفظ والمعنى مع الإيماء إليهما[68] وهذه القراءة شاذة وهي كقراءة نافع وغيره ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[69]، برفع (عالمُ)

---

(61) سورة المائدة، الآية: 6.

(62) السابق.

(63) سورة التوبة، الآية: 3 .

(64) الحمل على الجوار في القرآن الكريم 50.

(65) السابق 47.

(66) السابق، 47 ـ 34، 50.

(67) سورة النور الآية: 35.

(68) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم د. عبد الفتاح الحموز ص 174.

(69) سورة المؤمنون، الآية: 91 ، 92 .

وقراءة ابن محيصن الشاذة: ﴿اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[70] برفع (العظِيمُ) على النعت المقطوع[71]، وغير ذلك كثير في الشواهد القرآنية وغيرها.

5 ـ نعت المنادى المبنيّ على ما يرفع به: وهو تغليب إتباع اللفظ في مثل قولنا: أيُّها المسلمُ على أن (المسلمُ) صفة لـ (أيُّ) وصلة نداء ما فيه (أل) في اللفظ وجوباً عند جمهور النحويين؛ لأن هذه الصفة المعرفة هي المنادى المقصود في الحقيقة. ومثله في صفة اسم الإشارة المنادى، إذ يجب فيها الإتباع في اللفظ، نحو: يا هذا المسلمُ، ويا هذه المسلمةُ؛ لأنها المقصودة في الحقيقة، في هذا الأسلوب، أو: يا يهذا المسلمُ، على أن اسم الإشارة صفة لِـ (أيُّ)، والمعرّفة بـ (أل) صفة له[72] ومنه ما يجوز فيه الإتباع لفظاً ومحلاً. نحو قولنا: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، بالنصب حملاً على الموضع، والرفع حملاً على اللفظ ويا جمالُ العاقلُ، بالنصب والرفع.

6 ـ الضرورات الشعرية: تعتبر الضرورات الشعرية المختلفة هي من باب تغليب لفظة على أخرى، أو حركة أخرى، أو غيرهما، ليستقيم الوزن الشعري مع الإيماء إلى ذلك المغلّب عليها التي تُعَدُّ أصلية، وربما عدّ ذلك من باب المناسبة (مناسبة استقامة الوزن)[73]..

أ ـ منها زيادة حركة، كما في قول رؤبة[74]:

وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَق مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَق

على أن فتحة (الخَفَق) زِيدت للضرورة الشعرية اتّباعاً لفتحة الخاء، وزيادة حرف كما في قول النابغة[75]:

---

(70) سورة النمل، الآية: 26.

(71) التأويل النحويّ في القرآن الكريم ص 166.

(72) ضياء السالك 3 ـ 260.

(73) ضرائر الشعر لابن عصفور ص 17، 18.

(74) السابق.

(75) السابق 22 ـ 25.

فلتأتينّك قصائدٌ ولتَدْفَعَنْ جيشاً إليك قوادِم الأكوارِ

على أن (قصائد) زيد التنوين فيها للضرورة الشعرية وهي ممنوعة من الصرف. وقول الأحوص[76].

سلامُ اللّه يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

على أن الاسم المنادى المبنيّ نوّن. وهو (يا مطرٌ).

ومنه حذف الحركة كما في قول الأخطل[77]:

وما كلُّ مغبونٍ ولو تلْفَ صَفْقُه يراجعُ ما قَدْ فاتَهُ بردادِ

على أن الأصل (سَلَف). وغير ذلك كثير[78].

7 ـ البناء والمنع من الصرف:

أ ـ البناء: وذلك يتمثل في منع الحركة البنائية، الحركة الإعرابية من الظهور على حرف الإعراب، فيما عُدّ مبنيّاً من الأسماء والأفعال، يمكن حمله على تغليب هذه الحركة على الأخرى مع الإيماء إلى ذلك المغلَّب عليها، وذلك مثل: أسماء الاستفهام، والشرط، والأسماء الموصولة ما عد (أيّ) التي تهرب إلا إذا حذف صدر صلتها، وذلك على مذهب (سيبويه)، والمنادى المفرد علماً ونكرة مقصودة، واسم (لا) النافية للجنس المفرد (غير المضاف، أو الشبيه به)، وأسماء الإشارة، وما ركّب تركيباً مزجيّاً نحو: أحد عشر، وأضرابها، مثل: بيتَ بيتَ وصباحَ مساءَ، وحيص بيصَ، وبين بين، وغيرها مما رُكّب هذا التركيب من الأحوال والأسماء والظروف، وما بنى من أعلام الإناث في لغة أهل الحجاز نحو: حذامِ، وقطامِ، ورقاشِ وغيرها[79].

والظروف التي تُبنى بقيود نحو: حينَ وأمسِ، ويومَ وغيرها، والأفعال المضارعة المبنية على الفتح؛ لاتصالها بإحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً،

---

(76) السابق 26.

(77) السابق 84.

(78) السابق 88، 89، 91.

(79) التعادل في العربية د. عبد الفتاح الحموز ص 45 ـ 55، 175.

وعلى السكون لاتصالها بنون النسوة...

ب ـ **المنع من الصرف**: حيث يغلّب فيه الفتحة على الكسرة في الجر؛ لتحقيق التعادل مع غيره من المصروفات التي تُعَدُّ نظيرة له[80] وذلك من سلمت على أحمدَ.

8 ـ **التغليب اللغوي**: نحو ضم الباء في (لا يَسْبُقُونَهُ) في قوله تعالى: (**بل عبادٌ مُكْرَمُونَ لا يَسْبُقُونَهُ بالقول**)[81] بضم الباء. ويتبيّن لنا في هذا الأسلوب العربيّ تغليب ضم العين على كسرها، أو فتحها، أياً كان الفعل المضارع ما عدا ما استثني إذ يغلّب فيه الكسر على غيره، وهو تغليب طريف مستغرب عند ابن جني: «وفَضْل للعرب طريف وهو إجماعهم على مجيء عين مضارع (فَعَلْتهُ) إذا كان من (فاعَلَني) مضمومة البتّة، وذلك نحو قولهم: ضاربني، فَضَرَبْتهُ، اضرُبُهُ، ولعلّ التغليب هذا يعود إلى أن الضم أقوى الحركات، وأن المغالبة أسلوب يدور، في فلك الغلبة والقهر والسيطرة، فأعطى ما يناسب هذا المعنى، ويلائمه، ويؤكده، وهو تغليب قريب ممّا طالعنا به ابن جني: «وعلّته عندي أن هذا الموضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تَغْلِبُ، ولا تُغلَب، وتلازم ولا تفارق، وتلك الأفعال بابها (فَعُل يَفْعُل) نحو: فَقُهَ يَفْقُهُ، إذا أجاد الفِقه، وعَلُم يَعْلُم إذا أجاد العلم[82]...

أ ـ **الحضور والغياب**: يُعَدُّ أخصّ الضمائر العربية الثلاثة ضمير المتكلم فهو أعرفها وأعلاها، وأوسطها المخاطب، وآخرها الغائب ولذلك يُغلَّب الأخصّ في هذه المسألة على غيره[83]، فيغلّب المتكلم والمخاطب على

---

(80) ضياء السالك للبخار 3 ـ 293، الأشباه والنظائر للسيوطي 1 ـ 211 ينظر النظير في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه مجلة العلوم الإنسانية الكويت د. عبد الفتاح الحموز عدد 38 ص 149.

(81) سورة الأنبياء، الآية: 27، ينظر البحر المحيط لأبي حيّان النحوي 6 ـ 307، والمغني في تصريف الأفعال، لعضيمة ص 151.

(82) الخصائص لابن جنيّ 2 ـ 225.

(83) همع الهوامع للسيوطي 1 ـ 216.

الغائب، كقولنا: أنا ومحمود تناقشنا، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[84] على أن أنتم ضمير المخاطبين غُلّب على (قومٌ) الغائبين في قوله (تجهلون)، وقوله: ﴿اذهب فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم﴾[85]، على أن المخاطب غُلّب (فَمَنْ) في (جزاؤكم)، وغيرهما كثير.

10 ـ القرب والبعد مكانياً وزمانياً: وذلك نحو الآيات والأحاديث التي تحثّ على رعاية حقوق الجار المختلفة كقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾[86]، وقوله: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا﴾[87] ومثله دعوة الرسول ﷺ إلى احترام الجار والتقيّد بما له من حقوق في قوله: ومثله **«لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه»**[88]، وحديث عمر بن الخطاب (رضي)، قال لحفصة: «لا يغرّك أنْ كانت جارتك هي أوسم وأحبّ إلى رسول اللّه ﷺ منك»[89]، وقالت العرب: «قد يُؤخَذُ الجار بذنب الجار»[90]، ففي ذلك تغليب للقرب من البعد مكانياً.

أمّا البعد والقرب زمانياً فنحو الاعتداد بالقديم غالباً كما هو الحال في الاعتزاز بالقديم المتمثل في أن كثيراً من النحويين ـ مثلاً ـ المتأخرين والمحدثين يعدُّون كل ما ورثناه عن النحويين القدامى، كالخليل بن أحمد، وسيبويه وأبي علي الفارسيّ وابن جني، والمبرّد... وغيرهم من آراء نحوية أو صرفية ـ من باب ما لاتصحُّ مخالفته أو تغليطه، والقول نفسه في الشعراء

---

(84)، (85) سورة النمل 55، والإسراء 63.

(86) سورة النساء، الآية: 36.

(87) سورة الأنفال، الآية: 48.

(88) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

(89) السابق 1 ـ 313.

(90) مجمع الأمثال للنيسابوري 2 ـ 109 1 ـ 312 بيروت 1955.

القدامى، ولعلّ ما يعزّز ذلك قول أبي عمرو بن العلاء في شعر الإسلاميّين أو المتقدمين، كجرير والفرزدق: «لقد حَسُنَ هذا المولّد حتى لقد هَمَمتُ أن آمر صبياننا برواية شعره»[91].

11 ـ الخفّة والثقل: إنه من الأمر الطبيعيّ أن تميل النفس البشرية إلى ما لا يكلّفها عنتاً ومشقة من الأمور، وتنفر مما يبدو ثقيلاً لا يطاق، وتبدو المسألة، بيّنة في كثير من الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[92] وقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾[93] و﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾[94] و ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾[95]... وغير ذلك كثير من مسائل ظاهرة التغليب لا يتسع المقام لسردها.

إن ظاهرة التغليب في اللغة العربية ظاهرة موجودة تتضمن العديد من ميادينها، على الرغم من أنها ظاهرة، أو مسألة لم تحظ بالاهتمام البالغ عند القدامى، أو المحدثين، كما حظيت المسائل النحوية والصرفيّة الأخرى، التي انفردت بأبواب عديدة، وفصول مختلفة في مظان العلماء المنتشرة في مكتبات العالم، حافلة بالشرح والتفصيل والتبويب وغير ذلك، ولكن على الرغم من كل ذلك حظيت ظاهرة التغليب بشيء من التناول فقد ثبت أن بعض العلماء قد خاضوا فيها وشملوها بالاهتمام، وذلك مثل: ابن كمال باشا في رسالته الصغيرة (رسالة في تحقيق التغليب) وتمت الإشارة إليها، كذلك السيوطي، وابن هشام، الانصاري والزركشي، وغيرهم من القدامى الذين أولوا اهتماماً بهذه الظاهرة، فاختصوها بأبواب وفصول، وميّزوا الحديث فيها في تآليفهم، على الرغم من أنهم يتفاوتون في ذلك.

أما من حيث الأهمية فلا تقل هذه الظاهرة أهمية عن غيرها من المسائل

---

(91) ينظر إتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد للألوسي ص 68 بغداد سنة 1402.

(92) سورة الأنعام، الآية: 152، الأعراف 42، المؤمنون 62، البقرة 233، 286، الطلاق 7.

(93) سورة البقرة، الآية: 178.

(94) سورة التوبة، الآية: 41.

(95) سورة الأنفال، الآية: 66.

النحوية والصرفية خاصة، والمسائل المرتبطة باللغة، عامة، فهي تزود القارىء بما يمكن إخضاعه لسلطانها من مسائل نحوية ولغوية وشعرية وغيرها، وإنْ كان ذلك قليلاً، وتكمن قلّتها، في أنّها في الغالب تدور في فلك الحركة الإعرابية والبنائية خاصة، ومهما يكن من أمر فلا يستغنى عنها في المواضع المختلفة، ومن خلال ظاهرة التغليب يفهم القارىء ما غلّب على غيره مما هو على خلاف القياس المشهور، وهي ربما قد تناستها المظانّ النحوية والصرفية، وهي أيضاً تزوّد القارىء بأهم مسوغات مسألة التغليب، ودواعي المصير إليها، وبالإضافة إلى ذلك فهي ظاهرة اجتماعية لغوية للمجتمع، بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف، ومعتقدات، فيظهر فيها تغليب حكم على آخر: وغير ذلك.

ومما لا شك فيه أن المجتمع العربي والمسلم كان ولا يزال يتناول هذه الظاهرة، وينعكس ذلك على اللغة المستعملة، وهي حيّة تنمو كما ينمو الكائن الحي عبر العصور، ولا بد أن يؤثر ذلك في اللغة، لأنها تعد المرآة العاكسة للصورة الصحيحة لحياة الأمة، إنها مرآة تبدو على وجهها حال الأمة، وما هي عليه من ثقافة ورفعة وازدهار أو جهل وانحطاط، فإن كانت جزلة وصحيحة تُنبىء عن إنسان واعٍ مثقف ملم بجوانب لغته ذات الميدان الرحب.

مراجع البحث

1 ـ إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد، للألوسيّ بغداد سنة 1982.

2 ـ أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ـ القاهرة سنة 1975.

3 ـ أساس البلاغة للزمخشري بيروت عام 1965.

4 ـ الأشباه والنظائر للسيوطيّ القاهرة سنة 1975.

5 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مصر سنة 1961.

6 ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي القاهرة ط 2 سنة 1972.

7 ـ البحر المحيط في العربية لأبي حيان مطابع النصر الحديثة (بلا تاريخ طبع).

8 ـ التعادل في العربية، عبد الفتاح الحموز ـ مؤتة للبحوث والدراسات ـ المجلد السادس العدد 2 سنة 1991.

9 ـ التغليب في اللغة العربية عبد الفتاح الحموز عمان ط 1 سنة 1993.

10 ـ التأويل النحويّ في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز ط 1 الرياض سنة 1984.
11 ـ التعريفات للجرجاني دار الكتب العلمية ط 1 سنة 1983 بيروت.
12 ـ تاج العروس للزبيدي الكويت 1967.
13 ـ تفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي القاهرة.
14 ـ تهذيب اللغة للأزهري القاهرة سنة 1964.
15 ـ جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين للمحبيّ دار الأمان ط 1 سنة 1981م.
16 ـ جمهرة اللغة لابن دريد بغداد (بلا تاريخ طبع).
17 ـ الحذف في المثل العربي. عبد الفتاح الحموز ط 1 ـ 1987 الرياض.
18 ـ الحمل على الجوار في القرآن الكريم. عبد الفتاح الحموز الرياض 1985.
19 ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني القاهرة (بلا تاريخ طبع).
20 ـ الخصائص لابن جني بيروت دار الهدي للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع).
21 ـ رسائل ابن كمال باشا ـ الرياض سنة 1980.
22 ـ زهرة الربيع في المعاني والبيان والبديع للحملاوي القاهرة 1971.
23 ـ شرح التلخيص لفرج الله زكي الكردي القاهرة (بلا تاريخ طبع).
24 ـ شرح الكافية للرضي دمشق 1991.
25 ـ الصحاح للجوهري ـ بيروت دار العلم للملايين (بلا تاريخ طبع).
26 ـ ضرائر الشعر لابن عصفور ط 1 سنة 1980 (بلا مكان طبع).
27 ـ ضياء السالك على أفصح المسالك. للنجدي عثمان سنة 1981 (بلا مكان طبع).
28 ـ ظاهرة القلب الكافي في العربية. عبد الفتاح الحموز ط 1 سنة 1980.
29 ـ علوم البلاغة ـ للمراغيّ.
30 ـ عود إلى التذكير والتأنيث ـ مجمع اللغة العربية الأردن 1988.
31 ـ الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون سنة 1975.
32 ـ كتاب العين للخليل بن أحمد بغداد عام 1982.
33 ـ كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني القاهرة 1975.
34 ـ الكشاف للزمخشري دار الفكر بيروت سنة 1977.
35 ـ كتاب التكملة لأبي علي الفارس بغداد 1981.
36 ـ لسان العرب لابن منظور بيروت 1388هـ.
37 ـ معاني القرآن للفراء القاهرة (بلا تاريخ طبع).
38 ـ المعجم الوسيط وتأليف مجموعة أساتذة طهران.

39 ـ المقتضب للمبرد القاهرة (بلا تاريخ طبع).
40 ـ مجالس ثعلب دار المعارف ط 2 سنة 1960.
41 ـ المذكر والمؤنث للأنباري القاهرة 1978.
42 ـ النظير وعدمه في العربية ـ المجلة العربية العلمية الإنسانية ـ الكويت ـ مقال د. عبد الفتاح الحموز العدد 38.
43 ـ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير القاهرة (بلا تاريخ طبع).
44 ـ المخصص لابن سيده بولاق 1318هـ.
45 ـ المبتدأ والخبر في القرآن الكريم عبد الفتاح الحموز ط 1 عمان 1986.
46 ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، لأحمد مطلوب بغداد 1981.
47 ـ مجمع الأمثال للنيسابوري القاهرة 1955.
48 ـ المغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة (بلا تاريخ طبع).
49 ـ همع الهوامع للسيوطي الكويت 1975.